تم توفير هذه الترجمة بفضل المساهمات التطوعية من زينة بو حرب، وأحمد فرج، وهشام أبو اليزيد.
IGF تعترف بهم.
وهي لا تمثل أي منصب في المنظمة.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

استضافت المملكة العربية السعودية الاجتماع السنوي التاسع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت في الرياض خلال الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2024 .

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت في الرياض لمحة عامة رفيعة المستوى لصناع القرار عن أحدث الطروحات بشأن القضايا المتعلقة بحوكمة الإنترنت والسياسات الرقمية الرئيسية والتي انبثقت مباشرة عن أكثر من 300 جلسة عقدت خلال منتدى حوكمة الإنترنت لعام 2024. وقد تمت دعوة منظمي الجلسات لتحديد النقاط الرئيسية المستفادة والنقاط التي تتطلب متابعة العمل في نهاية جلساتهم كمدخلات لهذه الرسائل. كما تم الأخذ بعين الاعتبار ضمن الرسائل تقارير من مبادرات منتدى حوكمة الإنترنت الوطنية والإقليمية.

نُشرت مجموعة من مسودات الرسائل، التي أعدتها أمانة منتدى حوكمة الإنترنت، في 19 ديسمبر/كانون الأول لمراجعتها من قِبَل المجتمع. وتشكل رسائل منتدى حوكمة الإنترنت 2024 النهائية جزءًا من نتائج الاجتماع السنوي.

انعقد المنتدى تحت عنوان " **بناء مستقبلنا الرقمي المتعدد الأطراف"** . وتم تنظيم الجلسات ضمن أربعة موضوعات رئيسية:

- **تسخير الابتكار وموازنة المخاطر في الفضاء الرقمي.**
- **تعزيز المساهمة الرقمية في السلام والتنمية والاستدامة.**
- **تعزيز حقوق الإنسان والإدماج في العصر الرقمي**
- **تحسين الحوكمة الرقمية للإنترنت الذي نريده**

تمت هيكلة الرسائل في هذه الوثيقة وفقًا لذلك.

إخلاء المسؤولية: إن الآراء والوجهات النظر الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد لا تتوافق التسميات والمصطلحات المستخدمة مع ممارسات الأمم المتحدة ولا تعني التعبير عن أي رأي من جانب المنظمة.

جدول المحتويات

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض 1

جدول المحتويات 2

القضايا الشاملة 3

تسخير الابتكار وموازنة المخاطر في الفضاء الرقمي 4
الموضوع 4
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت في الرياض 4

تعزيز المساهمة الرقمية في السلام والتنمية والاستدامة 6
الموضوع 6
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت في الرياض 6

تعزيز حقوق الإنسان والإدماج في العصر الرقمي 8
الموضوع 8
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت في الرياض 8

تحسين الحوكمة الرقمية للإنترنت الذي نريده 11
الموضوع 11
رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض 11

القضايا الشاملة

تم تنظيم الاجتماع السنوي التاسع عشر لمنتدى حوكمة الإنترنت في وقت هام، بعد بضعة أشهر من **قمة الأمم المتحدة للمستقبل** واعتماد ميثاق **المستقبل** والميثاق **الرقمي العالمي** في سبتمبر 2024، وقبل مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عشرين عامًا (**WSIS+20 Review**)، المقرر عقدها في الجمعية العامة في عام 2025 والتي ستستعرض أيضًا ولاية منتدى حوكمة الإنترنت. حيث أشارت العديد من الجلسات، عبر مسارات منتدى حوكمة الإنترنت المختلفة والموضوعات الأربعة الرئيسية، إلى هذه العمليات أو ركزت مناقشتها على القضايا المدرجة في الوثائق.

رسائل منتدى الرياض لحوكمة الإنترنت ونتائجه الأخرى

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت في الرياض الآراء التي عبر عنها مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين خلال اجتماع منتدى حوكمة الإنترنت. تتوفر التقارير التي استندت إليها هذه الرسائل على الرابط التالي: https://intgovforum.org/en/igf-2024-reports .

رسائل منتدى الرياض لحوكمة الإنترنت مكملة للمخرجات والملاحظات التي جمعتها مسارات أخرى؛ وهي مدرجة على الرابط: https://intgovforum.org/en/content/igf-2024-outputs .

تسخير الابتكار وموازنة المخاطر في الفضاء الرقمي

الموضوع

إن الإنترنت والتقنيات الرقمية تشكل جزءًا لا يتجزأ من تنمية كل بلد، وتحفز الابتكار في العديد من المجالات مثل الرعاية الصحية، والتعليم عن بعد، والنمو الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذه المركزية التي يتمتع بها الفضاء الرقمي تخلق أيضًا نقاط ضعف عالمية تتطلب عملًا جماعيًا، حيث لا يمكن للأفعال الفردية وحدها معالجتها بشكل فعال. يهدف هذا الموضوع إلى تعزيز الحوار وتبادل المعرفة حول قصص النجاح وأفضل الممارسات في جني فوائد الابتكار الرقمي للجميع، فضلاً عن جهود جميع أصحاب المصلحة لمعالجة المخاطر الناشئة عن هذا التحول السريع.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

حوكمة الذكاء الاصطناعي

- لقد تم تحقيق تقدم في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان التطوير والاستخدام المسؤول والعادل والآمن والمتسم بالمساءلة والشمول والاستدامة للذكاء الاصطناعي للجميع ولبناء الثقة من أجل اعتماده على نطاق واسع. ويجب أن يدعم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وسيادة القانون، مع الحفاظ على الشمول والشفافية والقابلية تفسير.

- هناك حاجة ماسة إلى أنظمة هوية رقمية موثوقة وشاملة وآمنة باعتبارها البنية الأساسية للتحول الرقمي العالمي. ولابد من تحقيق التوازن بين الخصوصية والأمان لتعزيز ثقة المستخدم مع الاستفادة من التقنيات الناشئة مثل تقنية سلاسل الكتل (لبلوك تشين) والمعرّفات البيومترية والذكاء الاصطناعي لتعزيز التحقق من الهوية.

- إن حوكمة الذكاء الاصطناعي ليست رفاهية. والحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي أمر بالغ الأهمية، ولكن من المهم بنفس القدر التركيز على الأدوات التي تحقق التوازن بين الابتكار في الذكاء الاصطناعي من جانب والتنظيم من جانب. حيث أن الإفراط في التنظيم قد يعيق قدرة الذكاء الاصطناعي على إفادة البشرية والبيئة، ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نتنازل عن المعايير الأخلاقية، أو معالجة التحيزات أو ضمان الخصوصية.

- وينبغي أن تكون المشاركة العامة على المستويين الوطني والمحلي جزءا لا يتجزأ من حوكمة الذكاء الاصطناعي، لأن تكرار المقاربات الدولية دون موائمتها ليس حلا مستداما. حيث يساعد العمل التشاركي والجمع بين التطوير مفتوح المصدر واللوائح التنظيمية لمنع احتكارات الذكاء الاصطناعي التي تحد بشكل انتقائي من الوصول إلى التقنيات واستخدامها.

- إن اتباع نهج شامل لدورة حياة الذكاء الاصطناعي بالكامل ــ من التطوير والنشر إلى الاستخدام والتأثير ــ أمر ضروري لضمان المساءلة عن الأضرار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتعزيز التنمية المسؤولة للذكاء الاصطناعي. يشمل ذلك دراسة أدوار ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المطورين والمشغلين والمستخدمين والحكومات والمجتمع المدني.

- إن التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى مواكبة المشهد التكنولوجي المتطور والتكيف معه ودعم الابتكار المسؤول والحوكمة. ويشمل هذا الاعتراف بإمكانات التكنولوجيات الجديدة وتوثيقها

فيما يتعلق بالإدماج والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن مناقشة مبادئ تنظيم الذكاء الاصطناعي، ومعالجة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي على وجه التحديد.

- تتطور أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدية بسرعة، مما يشكل صعوبة متزايدة في التمييز بين المحتوى الذي يصنعه الإنسان والمحتوى الذي ينتجه الذكاء الاصطناعي. لقد أصبح ضمان المساءلة والشفافية أمرا عاجلا. اليوم، حيث ينشأ الأطفال بالفعل في عالم تؤثر المعلومات التي يشكلها الذكاء الاصطناعي فيه على نظرتهم للعالم.

- إن أنظمة الذكاء الاصطناعي عابرة للحدود، وليست مجرد أنظمة متقطعة متناثرة، ولابد أن تعكس حوكمتها هذا الواقع. ويتطلب تحقيق هذه الغاية بذل جهود جماعية وشاملة لمنع التفتت التنظيمي، و رأب الجزر المنعزلة، وبناء الثقة، والتعاون في مجال المصطلحات والمعايير المشتركة للذكاء الاصطناعي، وجمع الإحصاءات وتطوير المؤشرات . ولابد أن تتوافق حوكمة الذكاء الاصطناعي الفعّالة أيضاً مع الأدوار المحددة للجهات الفاعلة عبر سلسلة توريد الذكاء الاصطناعي لضمان إمكانية تنفيذها.

- يجب أن يكون مفهوم الإنصاف في مجال الذكاء الاصطناعي عنصرا أساسيا في المناهج الدراسية إكساب خبراء المستقبل في مجال التكنولوجيا بالمهارات اللازمة لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي الأخلاقية.

<u>التكنولوجيا من أجل الإدماج والتمكين</u>

- تتمتع التكنولوجيا بالقدرة على دفع عجلة الإدماج والتمكين والتنمية المستدامة، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام ضمان الوصول العادل والشامل. وهناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لتطوير وتبني تقنيات مفتوحة المصدر لجعل التكنولوجيا أكثر سهولة في الوصول وبأسعار معقولة، وخاصة بالنسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض. ومع تفاقم الفجوة الرقمية بسبب الذكاء الاصطناعي، فإن تعزيز الوصول العادل إلى أدوات الذكاء الاصطناعي للمجتمعات المحرومة أمر بالغ الأهمية.

- تلعب الصناعات النشطة لألعاب الفيديو دورًا رئيسيًا في تعزيز تنمية رأس المال البشري المحلي ودعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال ودفع عجلة الجديد في البحث والتطوير. ويمكن الاستفادة من هذه الجهود لتعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع الابتكار وزيادة القدرة التنافسية في هذه الصناعة الديناميكية سريعة التطور.

- إن التوصيلية قادرة على تحويل حياة الناس وهي ضرورية لتبني التقنيات الناشئة. ويتطلب تحقيق التوصيلية الشاملة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والاستثمار في كل من البنية الأساسية والمهارات. ويتعين على الحكومات والقطاع الخاص أن يعملا معا لتوسيع نطاق التوصيلية.

- إن المجتمعات المحلية هي الأقدر على فهم الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل سياق. ومن خلال إشراكها في تصميم وتنفيذ الحلول التكنولوجية، يمكننا ضمان أن تكون الحلول مناسبة وفعالة بحيث تلائم الواقع المحلي واللغات والاحتياجات المحلية. وينبغي أن يشمل هذا الجهد الفئات غير الممثلة لمنع تفاقم الإقصاء الرقمي.

- يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع التقني والمجتمع المدني التعاون لتوفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة، وبرامج محو الأمية الرقمية، وتشجيع الابتكارات المجتمعية في مجال الذكاء الاصطناعي. وتحتاج الحكومات إلى إعطاء الأولوية للتمويل والسياسات التي تعزز البنية الأساسية الرقمية وتعزز الوصول العادل إلى أدوات الذكاء الاصطناعي للسكان الأقل وصولا للخدمات.

تعزيز المساهمة الرقمية في السلام والتنمية والاستدامة

الموضوع

إن بعض التحديات الكبرى التي تواجه العالم هي الحاجة إلى تحسين الاستدامة والعمل معًا من أجل السلام، وفي الوقت نفسه العمل من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا ومناطقنا. إن تسخير الإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الرقمية والإنترنت يمكن أن يكون حليفًا مهمًا لتحقيق التقدم العالمي الذي يعزز السلام ويدفع التنمية المستدامة ويعالج التحديات البيئية الملحة. يستكشف هذا الموضوع الطرق المتعددة الجوانب التي يمكن أن تدفع بها الرقمنة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والتنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

نحو ممارسات إنترنت أكثر خضرة واستدامة

- إن التعاون، والتركيز على الطاقة النظيفة والتقنيات الخضراء، وتعزيز كفاءة الطاقة، واستخدام الأجهزة الصديقة للبيئة، وتشجيع إعادة التدوير، أمر ضروري لاستدامة الإنترنت. يتعين على مقدمي الخدمات والحكومات و المصنعين والمستهلكين العمل معا لإدارة التأثير البيئي المتزايد للإنترنت. كما يتعين على الحكومات أن تحدد معايير واضحة للاستدامة وتشجع الطاقة المتجددة، في حين يتعين على القطاع الخاص أن يستثمر في الابتكارات القابلة للتطوير والفعالة في استخدام الطاقة والتي تقلل من التأثير البيئي. ويشكل الوصول إلى الطاقة الخضراء وبأسعار معقولة عنصرا حاسما في التحول الرقمي.

- إن التكنولوجيات الصديقة للبيئة والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ لابد وأن تتماشى مع تعزيز التقدم الشامل. والواقع أن الرؤى المحلية والدراسات الإقليمية والمساهمات الأكاديمية تشكل ضرورة أساسية لتطوير حلول مصممة خصيصاً ومستندة إلى البيانات خاصة في المناطق المحرومة من الخدمات. ولضمان الوصول العادل إلى الاستدامة، لابد وأن تكون التكنولوجيات الخضراء والنظيفة والابتكارات الموفرة للطاقة ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها بسهولة.

- إن كمية النفايات الإلكترونية المنتجة على مستوى العالم مثيرة للقلق وتشكل مخاطر بيئية وصحية كبيرة عندما لا يتم إدارتها بشكل صحيح. وعلى الرغم من نموها المستمر، لا يتم إعادة تدوير سوى جزء صغير منها حاليًا. التعاون هو المفتاح حيث تتطلب أنظمة إدارة النفايات الإلكترونية الفعالة والمستدامة شراكات قوية بين صناع السياسات والصناعات ومنظمات المجتمع المدني والمستخدمين النهائيين، مع المعرفة المشتركة والعمل المنسق في المقدمة. يجب على المصممين والمطورين والشركات إعطاء الأولوية لسهولة الإصلاح وإمكانية إعادة التدوير ودمج الأجهزة المجددة في تطوير المنتجات.

استغلال التكنولوجيات الجديدة لتحقيق السلام والتنمية والاستدامة

- يتمتع الذكاء الاصطناعي والحلول التي تعمل بالذكاء الاصطناعي بالقدرة على لعب دور مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي من شأنها أن تعزز الكفاءة، وآليات اتخاذ القرار، والابتكار في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع العام ووسائل الإعلام والقضاء. وللاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق الخير بشكل فعال، هناك حاجة إلى بناء القدرات. ويتطلب التبني الشامل اهتمامًا خاصًا بالمناطق الأقل وصولا للخدمات والمجتمعات ذات الموارد المحدودة. وفي حين يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة، فإنه يطرح أيضًا تحديات مثل التحيز وسوء الاستخدام والمعلومات المضللة التي يقودها الذكاء الاصطناعي. وتساعد الشفافية وإمكانية الوصول والإشراف البشري في التخفيف من المخاطر وضمان خدمة الذكاء الاصطناعي للصالح العام.

- إن الابتكار والتنظيم بحاجة إلى تحقيق التوازن من خلال سياسات شفافة لاستخدام الذكاء الاصطناعي تعالج التحديات التشغيلية، وتحدد الممارسات المقبولة، وتضمن الرقابة البشرية لبناء الثقة والمساءلة. قد يواجه تطبيق معايير سلامة الذكاء الاصطناعي تحديات عند دمجها بسبب تجزئة النظم البيئية، والتعقيدات المختلفة الخاصة بكل قطاع، والتنوع الثقافي والتنظيمي، ومع ذلك فإن المعايير الواضحة والموحدة ضرورية لضمان سلامة الذكاء الاصطناعي وموثوقيته.

- إن الذكاء الاصطناعي يعمل على تحقيق تحول في العمليات الحكومية وتحسين الخدمات الإدارية وتحسين الدقة وتعزيز إمكانية الوصول. إن التوازن بين الانفتاح والأمن أمر بالغ الأهمية. تعمل نماذج المصدر المفتوح على تمكين الابتكار التعاوني، في حين تضمن السيادة على البيانات الخصوصية والامتثال والثقة العامة. ومن خلال إعطاء الأولوية لكل من إمكانية الوصول والتنظيم، يمكن للحكومات أن تتبنى بشكل مسؤول حلول الذكاء الاصطناعي التي تتوافق مع أهدافها المجتمعية الخاصة بها. ويمكن للشركات أن

تساعد في الحوكمة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في أدوات المصدر المفتوح، وتقديم الخبرة في نشر الذكاء الاصطناعي.

- وتتمثل العوائق الشائعة أمام تطوير الحكومة الإلكترونية في الحكومات المحلية في انخفاض مستوى الإلمام بالتقنيات الرقمية، والتمويل المحدود، والافتقار إلى الموارد البشرية المتخصصة. ولتعزيز التقدم الهادف، لابد من تشجيع الحكومات المحلية على تكرار الحلول الإبداعية وتجربتها واختبارها، وهو النهج الذي يتطلب المرونة والتعلم من النتائج، وتقبل الفشل كجزء من عملية الابتكار.

<u>حماية البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية</u>

- يجب على المنتديات والمؤسسات الدولية للسلام والأمن أن تعطي الأولوية للوصول المفتوح والآمن إلى البنية الأساسية للاتصالات وحماية النواة العامة. يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مراقبة الاتصالات في النزاعات، في حين تضمن مؤسسات السلام والعدالة المساءلة عن الاضطرابات التي تؤثر على الحقوق الأساسية والأمن. يعد التعاون بين جميع أصحاب المصلحة أمرًا ضروريًا لحماية البنية الأساسية للاتصالات والإنترنت، حتى أثناء الأزمات. لتعزيز إرشادات الميثاق الرقمي العالمي التي تثبط عمليات إغلاق الإنترنت، يجب على مجموعات العمل متعددة الأطراف ومنتديات أفضل الممارسات المعززة لمنتدى حوكمة الإنترنت تحديد أدوار المجتمع في حماية النواة العامة وضمان الوصول أثناء النزاعات والأزمات.

- إن الفضاء الرقمي المترابط يوفر فرصاً هائلة للتنمية ولكنه يجلب أيضاً مخاطر متزايدة على البنية الأساسية الحيوية والخدمات الأساسية، مما يستلزم بذل جهود عالمية منسقة والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين للتخفيف من حدة المخاطر بشكل فعال. إن التعريفات المشتركة للبنية الأساسية الحيوية والخدمات الأساسية، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي لإنشاء خط أساس عالمي لحمايتها، أمر حيوي.

- إن الأمن السيبراني مسؤولية مشتركة تتطلب التوافق بين أصحاب المصلحة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من أفضل ممارسات الصناعة لتعزيز القدرة على الصمود وإنشاء معايير أساسية للأمن السيبراني.

- إن الأمن السيبراني والأمن الوطني مترابطان بشكل عميق، مما يتطلب من الحكومات وأصحاب المصلحة كل في دوره ومسؤولياته التعاون على أطر العمل اللازمة لمعالجة التهديدات السيبرانية العابرة للحدود الوطنية مع ضمان الشفافية والمساءلة والشمول. إن تعزيز محو الأمية السيبرانية وتنمية المهارات من خلال المبادرات التعليمية واسعة النطاق أمر حيوي لتمكين المجتمعات وتعزيز المرونة وتعزيز الأمن الوطني. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى السياسات السيبرانية إلى إعطاء الأولوية للبنية الأساسية اللامركزية والابتكار مفتوح المصدر وأمن الأجهزة من خلال التصميم للحد من نقاط الضعف وتعزيز المرونة السيبرانية بشكل عام.

- إن مفتاح المرونة في الفضاء الإلكتروني يكمن في تحقيق التوازن بين الابتكار والأخلاق والتنظيم. وتوفر التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين فرصًا هائلة لتعزيز المرونة السيبرانية. ويتعين على صناع السياسات ضمان الحوكمة الأخلاقية فضلاً عن تعزيز الابتكار. ولابد من تجهيز المعايير القانونية والأخلاقية لمواجهة تحديات التقنيات الناشئة، وضمان الأطر والتشريعات التي تدعم حقوق الإنسان.

- لا يمكن تحقيق السلام السيبراني بمعزل عن غيره؛ فمن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الدولية كل في دوره ومسؤولياته معاً لتبادل المعرفة وبناء القدرات لمكافحة الهجمات التي ترعاها الدولة والحرب السيبرانية والجرائم السيبرانية الناشئة.

- إن الاتساق يخلق تأثيرًا في مبادرات بناء القدرات السيبرانية. يجب أن تكون الجهود سياقية ومتجذرة في الاحتياجات المحلية ومشتركة عالميًا لضمان الصلة وقابلية التوسع. يلعب التوطين دورًا محوريًا في تعزيز إمكانية الوصول ودفع التبني على نطاق أوسع. يتطلب بناء الثقة نهجًا ملتزمًا يتضمن مشاركة المعرفة والاستماع بنشاط وتنفيذ الحلول والانفتاح على التغيير.

- ويجب أن يستفيد بناء القدرات السيبرانية من الآليات القائمة مثل منتدى حوكمة الإنترنت، والعمليات الراسخة، والممارسات المجربة. ومن المستحسن أن يتم تصميم المشاركة التشاركية بين أصحاب المصلحة المتعددين بشكل مقصود لتحسين التخطيط والتنسيق والتعاون والاتصال، حتى في البيئات ذات الموارد المنخفضة. ويجب أن يركز التعليم على جعل الأمن السيبراني متاحًا وإزالة الغموض عن تعقيداته، وتعزيز المرونة لدى الأجيال القادمة. ويجب التعامل مع بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني باعتباره ثقافة وممارسة، مع إعطاء الأولوية للتوطين، والأهمية السياقية، والموارد الكافية لضمان إمكانية الوصول والاستدامة على المدى الطويل.

- إن بناء القدرات الشاملة يجب أن يسمح لأجهزة إنفاذ القانون والأمن باستخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة للكشف عن الجرائم والأنشطة الإرهابية، فضلاً عن استخدامها لأغراض مكافحة الإرهاب. ويلعب البرلمانيون دوراً

مهماً في ضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل برامج محو الأمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة على تمكين الأجيال الشابة والأكبر سناً من التنقل في الفضاء الرقمي، وتحليل المعلومات بشكل نقدي، ومكافحة الدعاية المتطرفة.

تعزيز حقوق الإنسان والإدماج في العصر الرقمي

الموضوع

إن البيئة الرقمية تشكل جانبًا متزايد الأهمية من جوانب الحياة اليومية في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فإن المناقشات حول كيفية تمكين جميع الناس ودفع الإدماج الحقيقي لجميع المجتمعات في تشكيل تنميتها أمر حيوي. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى ربط وتمكين جميع السكان، وخاصة المجتمعات المهمشة والفئات الضعيفة، من جني الفوائد التي يقدمها الإنترنت، وضمان أن نفس الحقوق التي يتمتعون بها خارج الإنترنت تنطبق أيضًا على الإنترنت. وسوف يتعمق هذا الموضوع في الحلول والأطر والمبادرات المبتكرة التي تعزز التوصيلية الشاملة الهادف وتضمن حماية حقوق الإنسان في المجال الرقمي.

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

<u>التوصلية الهادفة والشمول الرقمي</u>

- التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين هو المفتاح لمعالجة التحديات الملحة في العصر الرقمي، مثل الفجوة الرقمية، والأمن السيبراني، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والخصوصية. ويتطلب معالجة هذه القضايا بنية تحتية رقمية مرنة وشاملة، ووصولاً عادلاً إلى التكنولوجيا، وأطر حوكمة تدعم حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة. وتقدم مبادرات مثل الميثاق الرقمي العالمي ومراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+20 فرصًا كبيرة لتعزيز هذه الأهداف الجماعية، مع التأكيد على الالتزام المشترك بضمان أن تخدم التكنولوجيا الإنسانية وتمكن الجميع.

- تتحمل الحكومات وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني والآباء والمعلمون مسؤولية جماعية لحماية حقوق الأطفال في العالم الرقمي. وفي حين تتمتع التكنولوجيا بإمكانات تحويلية لتمكين الأطفال، فإن التدابير الاستباقية ضرورية لحماية الأطفال من المخاطر مثل التنمر الإلكتروني والمعلومات المضللة والاستغلال.

- إن التوصيلية الشاملة والهادفة ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان والشمول الرقمي، والسماح بالمشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي، مع تمكين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الوصول بأسعار معقولة إلى الخدمات والأجهزة، وتعزيز المهارات الرقمية التي يمكن الحصول عليها، والشغل المتساوي للمساحة على الإنترنت من قبل الرجال والنساء، والفتيان والفتيات، والشباب وكبار السن، والمجتمعات الحضرية والريفية، والمجتمعات المحلية والعالمية.

- إن المبادرات طويلة الأجل مثل خطط النطاق العريض الوطنية واستراتيجيات الإدماج الرقمي بين الجنسين ضرورية لتحقيق التغيير الشامل. وتدفع الاستثمارات الكبيرة، وخاصة من خلال صناديق الخدمة الشاملة، الإدماج الرقمي. ويضمن التعاون الوثيق بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الشفافية والفعالية والمساءلة في تنفيذ صناديق الخدمة الشاملة. وينبغي للحكومات أن تضمن الإفصاحات الاستباقية المنتظمة عن نفقات مشاريع صناديق الخدمة الشاملة وتقييماتها للمراقبة العامة.

- إن التدخلات الأصغر حجماً والأكثر استهدافاً والأكثر محلية في مجال توفير التوصلية الهادفة يمكن أن تسفر عن فوائد فورية وتبني الزخم اللازم لإحداث تغييرات أكبر. ويتعين على صناع السياسات أن يتعاونوا مع المجتمعات المحلية لفهم احتياجاتها الفريدة وتصميم استراتيجيات الوصول وفقاً لذلك. ويتعين على مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين أن يضعوا أهدافاً قابلة للقياس لسد الفجوة الرقمية مع الفئات المهمشة (على سبيل المثال، النساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات الريفية والسكان الأصليين، والمجموعات النازحة، إلخ). ويشكل نهج "المجتمع ككل" أهمية أساسية.

<u>دراسات الحالة والأطر</u>

- إن الوصول إلى المعلومات بشكل هادف يتوسع بسرعة في جميع المناطق. ويعترف الميثاق الرقمي العالمي بأن توفير المحتوى باللغات المحلية وتقديم الخدمات التي تعمل حقًا على تحسين نوعية حياة المواطنين هو نهج ناجح لتعزيز الوصول إلى المعلومات.

- إن تبادل الأمثلة -على سبيل المثال في منتدى حوكمة الإنترنت- لمبادرات وأطر الإدماج الرقمي التي تهدف إلى ضمان عدم تأخر أي شخص عن الركب يمكن أن يشعل شرارة مشاركة أصحاب المصلحة والتعاون عبر الحدود. ويجب الترويج بشكل استباقي في مختلف المناطق والمؤسسات للممارسات الجيدة والحالات التي تم تقديمها وجمعها عبر مخزون أعمال شبكة سياسات الوصول الهادف (Policy Network on Meaningful Access - PNMA) (من بين قنوات أخرى) ، من أجل تضخيم تأثيرها عبر الأماكن والمجتمعات..

<u>حقوق الإنسان على الإنترنت</u>

- يتعين على النظام القانوني أن يولي اهتماما باحتياجات جميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تكون الأطر القانونية مبدعة وقابلة للتكيف لضمان المشاركة والحماية للجميع في العصر الرقمي. ويلعب القضاة دورا حاسما في تشكيل وتفسير الحقوق الرقمية، مثل الخصوصية وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وتزويد القضاة بالأدوات والمعرفة المناسبة أمر ضروري لضمان مواكبة العدالة للتقدم التكنولوجي. ومن ثم، ينبغي تنفيذ المبادرات التي تشجع التعاون بين المهنيين القانونيين عبر البلدان. وينبغي للمسؤول القضائي أن يشارك في عملية أصحاب المصلحة المتعددين.

- يتطلب إنفاذ الحقوق الرقمية عبر الحدود أطرًا ومبادئ قانونية منسجمة. هناك حاجة إلى معايير واضحة للتعامل مع الأدلة الرقمية وآليات التعاون لمعالجة قضايا مثل تدفقات البيانات عبر الحدود والجرائم الإلكترونية. وبالمثل، يتطلب تبني الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي تدريبًا مناسبًا لأعضاء المحكمة والمهنيين القانونيين لفهم الأدوات والإمكانات والقيود. يمكن تحقيق انخفاض كبير في التحيز الخوارزمي من خلال التدريب على بيانات ومواد عقائدية قوية ومتنوعة ومحددة للاختصاص القضائي. ونتيجة لذلك، فإن تصور الأطر التنظيمية لضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي في القضاء شفافة وآمنة ومتوافقة مع المعايير القانونية والأخلاقية الخاصة بالاختصاص القضائي.

- وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع الحوار مع الحكومات والهيئات التنظيمية، لضمان إعطاء الأولوية للحقوق الرقمية وفهم آثار التكنولوجيات المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعاون بين الخبراء القانونيين والمجتمع المدني والشركات والتقنيين والأوساط الأكاديمية وصناع السياسات أن يخلق استراتيجيات شاملة وفعالة للحقوق الرقمية. ومن المستحسن إنشاء مسارات مخصصة لمنتدى حوكمة الإنترنت للمناقشات القضائية والتجارية لتعزيز الحوار والحلول.

- وينبغي لأصحاب المصلحة توثيق فوائد القوانين التي تحترم الحقوق وأضرار القوانين الاستبدادية، وتشجيع الحكومات على تبني نهج يضمن أن تكون قوانين الجرائم الإلكترونية أو قيود المحتوى مبنية على الشفافية والتناسب وحماية حقوق الإنسان.

- إن المعايير التقنية تشكل أدوات بالغة الأهمية لدمج مبادئ حقوق الإنسان في التكنولوجيات الناشئة، وضمان التشغيل البيني والأمن والشمول. ومن شأن إشراك خبراء حقوق الإنسان في عمليات التقييس وترجمة مبادئ حقوق الإنسان إلى مبادئ توجيهية عملية وتقنية أن يمكّن المجتمعات التقنية من تنفيذ المعايير القائمة على الحقوق، وبالتالي سد الفجوة بين الابتكار التقني وضمانات حقوق الإنسان.

<u>البنية التحتية الرقمية والحكومة الإلكترونية</u>

- إن الثقة والأمان يشكلان مقدمة أساسية لبنية الحكومة الإلكترونية الفعالة. وقبل محاولة تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية من منظور فني، يتعين على المشرعين وصناع القرار رسم خريطة لاحتياجات مجتمعاتهم والتواجد على الأرض لكشف الفروق الدقيقة والقيود الحالية على الوصول إلى المعلومات التي يواجهها مواطنوهم.

- و لمعالجة احتياجات الفئات المهمشة تاريخياً، بما في ذلك ذوي الإعاقة، ينبغي أن تكون خدمات الحكومة الإلكترونية استباقية وتوفر واجهة تسعى إلى تلبية احتياجات جميع الفئات. وفي تصميم أنظمة الحكومة الإلكترونية، يتعين علينا أن نضمن أن تكون قنوات المساءلة والملاحظات مدمجة في التصميم، مما يمكن المواطنين من أن يكونوا أصحاب مصلحة نشطين وأن يحتفظوا بالقدرة على التصرف فيما يتصل بكيفية استخدام بياناتهم. وينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ هوية رقمية موحدة لكل مقيم كأساس للحكومة الإلكترونية.

- وتظل تكلفة الوصول إلى الإنترنت أحد العوائق الرئيسية أمام إدماج غير المتصلين بالإنترنت. ويشكل تحمل تكاليف الأجهزة والخدمات تحديًا رئيسيًا يتعين التصدي له. وتظل الفجوات الرقمية المستمرة بين الجنسين والفجوات في البيانات المتعلقة بالجنسين عقبات رئيسية. وفي غياب العمل المتعمد، فإن التحول إلى اقتصادات تعتمد على البيانات يهدد بتعزيز عدم المساواة بين الجنسين بدلاً من معالجتها.

- إن تطوير أدوات قياس موثوقة لتقييم سياسات الوصول والشمول الرقمي أمر ضروري. وسوف تساعد هذه الأدوات في تقييم فاعلية الحلول القائمة وتحديد المجالات التي لا تزال تواجه تحديات.

تحسين الحوكمة الرقمية للإنترنت الذي نريده

الموضوع

تتطلب الطبيعة الحقيقية للإنترنت العالمي وجود نماذج فعّالة للحوكمة متعددة الأطراف، مما يحشد الجهود المستمرة من جانب جميع أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا الرقمية وتعزيز التعاون الأكبر. ويتعلق هذا الموضوع بتحديد السبل لتعزيز ودعم عملية الحوكمة المفتوحة والشفافة والشاملة والتي تنطلق من القاعدة إلى القمة فيما يتصل باستخدام الإنترنت وتطوره، والعمل نحو تحقيق رؤية تحقيق الإنترنت الذي نريده .

رسائل منتدى حوكمة الإنترنت بالرياض

الحوكمة والتنسيق الرقمي العالمي

- يجب أن يتحول الميثاق الرقمي العالمي من وثيقة رؤية إلى إطار عملي، مع تعزيز الهياكل القائمة مثل عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومنتدى حوكمة الإنترنت، ومنتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتنسيق المعزز بين هذه المنصات أمر ضروري لتجنب التشرذم، وتعزيز التآزر، وضمان صنع سياسات متماسكة وشاملة.

- إن تجنب تجزئة الإنترنت يظل مصدر قلق رئيسي، يتطلب اتباع نهج متوازن وشامل ويستشرف المستقبل. ويمثل التزام GDC (المادة 29 (ج)) فرصة هامة لمجتمع أصحاب المصلحة المتعددين لدعم الحوار الشامل، والإبلاغ عن إجراءات المتابعة، وإنشاء آلية لمراقبة وتقييم التقدم بشكل فعال. وتعتبر المنتديات الوطنية للإنترنت والمنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت 2025 من المنصات الرئيسية لمعالجة هذه الفرص.

- يظل منتدى حوكمة الإنترنت منصة محورية لتحديد الأجندات، حيث يتم تناول قضايا بالغة الأهمية مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والإدماج الرقمي، غالبًا قبل أن تكتسب زخمًا في العمليات الحكومية الدولية. يجب أن تحقق قوتها في تحديد الأجندة نتائج قابلة للتنفيذ لسد الفجوات في التوصيلية والمهارات والبنية الأساسية، وخاصة في البلدان النامية وتعزيز الحوكمة الرقمية القائمة على حقوق الإنسان.

- تقدم مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+20 فرصة للمنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت للتوافق مع الأولويات العالمية مثل أجندة التنمية المستدامة 2030. إن تعزيز المشاركة مع الحكومات الوطنية وصناع السياسات من شأنه أن يعزز نماذج الحوكمة التي تربط الأهداف العالمية بالواقع الإقليمي والوطني وتشكل مستقبلاً رقمياً عادلاً ومرناً وآمناً للجميع.

- يساهم الباحثون الأكاديميون بشكل كبير في تحسين النهج متعدد الأطراف. ومن خلال تعزيز نماذج الحوكمة من خلال مناقشات منتدى حوكمة الإنترنت، فإنهم يساعدون في ضمان القدرة على التكيف مع سياقات السياسة المتنوعة ودعم المشهد الرقمي المتطور.

الشمولية وسد الفجوات الرقمية

- إن سد الفجوة الرقمية العالمية يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الفجوات في التوصيلية والمهارات والبنية الأساسية، وخاصة في البلدان النامية. ولابد أن يعطي الوصول إلى الإنترنت بشكل هادف الأولوية للمجتمعات المحرومة والمهمشة من خلال الاستثمار في بناء القدرات وتمكينها لدعم الثقافة الرقمية والإدماج الاقتصادي.

- إن معالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين أمر بالغ الأهمية لتحقيق المشاركة العادلة في الاقتصاد الرقمي. ولابد أن تتضمن الجهود الرامية إلى معالجة الانقسامات الناشئة مثل الانقسام في مهارات الذكاء الاصطناعي وانقسام القدرة الحاسوبية تعاوناً عالمياً لضمان الوصول العادل إلى الموارد والفرص.

- إن الاعتراف بالشباب باعتبارهم أصحاب مصلحة في أطر الحوكمة الرقمية يضمن أن تعكس السياسات وجهات نظر متنوعة واحتياجات الأجيال القادمة. وتؤكد الدروس المستفادة من عملية التشاور مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي على أهمية تحسين الشمولية في مثل هذه المبادرات. ومن شأن ضمان المشاركة المتوازنة من مختلف المناطق ومجموعات أصحاب المصلحة أن يجعل هذه العمليات أكثر ديمقراطية وتمثيلا.

الأمن السيبراني والمرونة

- تواجه البنية التحتية الحرجة العابرة للحدود الوطنية تهديدات سيبرانية متزايدة، بما في ذلك أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضارة التي تستهدف الأنظمة الأساسية مثل الكابلات البحرية والبنية التحتية السحابية. ويتطلب حماية البنية التحتية الحرجة تعاونًا أقوى بين فرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، والاتصال الفعال أثناء أزمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشاركة الشاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

- إن أطر الحوكمة تحتاج إلى تحقيق التوازن بين الابتكار وحقوق الإنسان، ودمج المبادئ التوجيهية الأخلاقية والشفافة في السياسات القابلة للتكيف لدعم التنمية المستدامة دون تعميق التفاوتات. إن استخدام لوائح الأمن السيبراني للحماية يعيق التنمية والتعاون العالميين.

- إن آليات الرقابة والمساءلة تشكل أهمية بالغة لتوضيح المسؤوليات في تطوير ونشر التكنولوجيات الرقمية. ومن شأن هذه الأطر أن تضمن بقاء الإنترنت منصة لتمكين الناس وتحقيق التنمية العادلة.

<u>التعاون والحوكمة الأخلاقية للبيانات</u>

- إن التعاون بين القطاعات المختلفة يشكل عنصراً أساسياً في معالجة الأضرار التي تلحق بالإنترنت. يتعين على الهيئات التنظيمية والصناعية والمجتمعات التقنية أن تعمل على وضع لوائح منسقة تستند إلى الخبرة الفنية. ومن الضروري تعزيز مبادرات تبادل البيانات وبناء القدرات لتمكين أصحاب المصلحة، وتعزيز الاستجابات العالمية، وزيادة الشفافية عبر منظومة الإنترنت.

- إن الأطر المتوافقة التي توازن بين المصالح الوطنية وفوائد تدفقات البيانات عبر الحدود تشكل أهمية بالغة للحوكمة الفعالة للبيانات. ومن الممكن أن تساعد النهج المتعددة الأطراف التي يروج لها منتدى حوكمة الإنترنت في استعادة الثقة، والحد من الحواجز، وتعزيز قابلية التشغيل البيني للسياسات من أجل دفع عجلة النمو الشامل.

- تساهم التحالفات الديناميكية داخل المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت في التنمية الرقمية الشاملة والمسؤولة من خلال الخبرة المواضيعية والتعاون، كما أنها تعالج التحديات مثل الفجوات الرقمية، وتعزز إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزز الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وتروج لممارسات البيانات المستدامة.